

عليه ما يصاد ويجمع على صيود لان المصدر قد يطلق على المفصول حكم
الاصطياد بثبوت الملك لا يحل لانه حكم الزكاة وشروط الملك كون
الصيود غير مملوك وشروط الحلال ان يكون الصيود من اهل الزكاة و
سبب ثبوت الملك الاخذ ثم الصيد مباح لغير المحرم في غير الحرم و
يحل بالكلب المعلم والفهد والباري بالتشديد والتخفيف وسما
ير الجوارح المملوكة كالنشا هين والباشق والمصفر وعن ابي يوسف
انه استثنى من ذلك الاسد والذئب وفي الجوامع الصغير وكل شئ
علمته من ذئب من السباع وذي ثعلب من الطيور فتعلم فلا بأس
بصيده وما سواه من ذلك فلا خير فيه الا ان تذكر ذلك انه فينبغي
يريد به انه اذا اخذ كلب غير معلم صيدا فلا خير فيه اذا قلنا
الكلب الا ان تذكر ذلك وفي معنى الجوارح قولان احدهما ان
يكون جارحا حقيقة بنابه او بمخلفه فيكون من الجرح بمعنى
الجراحة والثاني الكواسم كقوله تعالى ويضرب ما جرحتم باضراس
اي كسبتم ويمكن الحمل عليهما فيشترط ان يكون من الكواسم
التي تجرح فيسهل بالجرح بتفويض **ولا بأس من الطيلم فيها واذا**
بترك الاكل ثلاثا من الهران في الكلب عند هه وهه رواه ابن
ابن حنيفة وابو حنيفة لم يرفقا فيه وقتا ولكنه فوض اليه
وما حبه فان كان اكثر رايه انه صار معلما فهو معلم والا فان
صاد ثلاثا او اكثر من الصيود ولم يأكلها لم يوكلا الا ولوالثاني

وفي

وفي الثالث روايتان والاصح انه يحل الثالث كذا في الخلاصة
وذا بالرجوع والاجابة **اذا دعوت في الباري** مطلقا سواء كان
الرجوع بطعم اللحم او لا وقيل لورجوع بلا طعم اللحم فهو معلم والا فلا
ولا بأس من التسمية عند الارسال حقيقة او تقدير الكفا في التسمي
ولا بأس من الجرح في اي موضع كان من الصيود عن ابي يوسف انه
لا يشترط ان يرسله بهما التسمية فاخذ وجرحه ثم مات فان اكل
منه الباري اكل الباقي وكان القياس ان يحرم الباقي وهو
احرم في الشافعي **وان اكل كلب او فهد لا يوكلا الباقي** وقال مالك
والشافعي في القديم لا يجوز ولو شرب الكلب من دم الصيد اكل وان
ادركه المرسل **حيا ذكاه وان لم يذكه حتى مات** حرم مطلقا
سواء تمكن من ذبحه او لا وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه اذا
وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الجحامة فوق ما يكون في
الذي يوجع يحل وهو قول الشافعي وهذا اذا كان يترهم بقاوه حيا
يخرج الجرح الذي جرحه الكلب اما اذا بطنه واخرج ما فيه ثم
وقع في يده صاحبها فما ان حل تثلوه **او ضفقه الكلب ولم يجرح**
حرم مطلقا سواء كسر منه عضوا او حيا ابي يوسف عن
ابن حنيفة انه اذا كسر عضوا فقتله حل **او شاركه كلب غير**
معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه حل كونه ك
عمدا حرم خلافا للشافعي في اخيرة قوله حرم متعلق بالها

يل